أثر أنهيار الاتحاد السوفيتي على المجتمع الدولي

م.م صدام مرير حمد
مدرس العلوم السياسية
كلية العلوم السياسية / جامعة تكريت

المقدمة

لم يكن إنهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) في بداية التسعينات تفكك دولة بقدر ما كان بمثابة سقوط مبدأ ونهايته دولياً وعالمياً، ذلك إن الصراع الذي نشب بعد الحرب العالمية الثانية بين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي (السابق)، وهو الصراع الذي أطلق عليه اسم (الحرب الباردة)[١] لم يكن صراعاً دولياً بين معسكرين فحسب، وإنما كان صراعاً بين مبدأين: الرأسمالية من جهة والاشتراكية من جهة اخرى. ولم تقتصر مساحة هذا الصراع على أوروبا وحدها، وإنما تجاوزتها إلى العالم بأسره. وقد انتهى هذا الصراع بانهيار الاتحاد السوفيتي(السابق) وتفككه إلى دول، وقد بالغ معتنقو الرأسمالية في وصف الانتصار لدرجة أن الفيلسوف الياباني فوكوياما اعتبره نهاية التاريخ وكل الدول التي كانت تربطها علاقات بالمعسكر الشرقي سوف تدفع الثمن، فقد شهدت بيئة النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي(السابق) تغيرات جذرية

[١] الحرب الباردة: وهي حرب بلا قتال بدأت بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي السابق، وامتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ حتى انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩٠، وشهدت عدة أزمات، أبرزها أزمة الصواريخ الكوبية.

في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي (السابق) فتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي.

وإمتازت فترة الثنائية القطبية (الحرب الباردة) بإمور أساسية لعل من أهمها:

١. ظهور مفهوم التوازن الدولي (توازن القوى) الذي كان من شأنه الحفاظ على حالة اللاحرب واللاسلم في أغلب الأحيان، وعلى نمط من التنافسية بين القطبين في أقاليم العالم دون الوصول إلى حالة الصدام الشامل.

٢. إحتكار القرار الدولي السياسي والاقتصادي والعسكري من جانب قطبي الصراع الأمريكي والسوفيتي.

٣. سياسة منطق القوة في ظل الصراعات الدولية والاقليمية وعسكرة الصراع والتي من أهم مظاهرها ظهور الأحلاف العسكرية (الناتو ووارسو) وسباق التسلح.

ومع ذلك فإن العلاقات بين روسيا وأميركا لا تزال تمارس تأثيراً كبيراً في النظام العالمي ومستقبله وفي مختلف الميادين الأخرى ابتداءً بالأمن الطاقي (الوقودي) وانتهاءً بقضايا انتشار السلاح النووي.

وشهد المجتمع الدولي نمطاً جديداً من العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة لا زال سائداً حتى يومنا هذا، وهو نظام الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كرس هيمنة الولايات المتحدة على دول العالم بفعل أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وبفعل ما فرضته الولايات المتحدة من نظام عالمي جديد وعولمة في السياسة والاقتصاد والإرهاب.

واليوم وبعد الحرب الامريكية على الإرهاب وتداعياتها والأزمات المالية في العالم، بات من الصعب أن تتفرد الولايات المتحدة باتخاذ القرارات العالمية دون العودة إلى قوى عظمى كروسيا والصين.

اعتمدت في البحث على كل من المنهج التاريخي في دراسة الاحداث، والمنهج التحليلي في تفسير تلك الاحداث والمنهج الاستقرائي للوصول إلى التصورة الامثل الأحداث التي سبقت أنهيار الاتحاد السوفيتي(السابق) ومن ثم تداعيات أنهياره.

لذلك سنحاول الاجابة عن أهم التساؤلات التي تدور في محور البحث، ومحاولة معرفة ما هي الاسباب التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، وكيف أصبحت روسيا وريثاً لقوة الاتحاد السوفيتي (السابق)، وما هي الاستراتيجية التي ستعتمدها القيادة الروسية في ظل النظام العالمي الجديد.

وفي ضوء ما تقدم فسوف نقسم البحث إلى اربع مطالب :

المطلب الأول : الاسباب الداخلية والخارجية لأنهيار الاتحاد السوفيتي.

المطلب الثاني : الاتحاد الروسي وريث الاتحاد السوفيتي في المجتمع الدولي.

المطلب الثالث : الاستراتيجية الروسية في ظل النظام العالمي الجديد.

المطلب الرابع : مستقبل العلاقات الروسية – الامريكية.

المطلب الأول

ألاسباب الداخلية والخارجية لانهيار الاتحاد السوفيتي

في تموز ١٩٩١ رفض رؤساء الدول الصناعية المجتمعون في لندن طلب غورباتشوف مساعدة الاتحاد السوفيتي(السابق)، فعاد بعدها غورباتشوف إلى روسيا ليعقد اجتماعاً طارئاً للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي تمّ خلاله تبني برنامجاً جديداً أعلن رسمياً الفشل النظري والعملي للنموذج الماركسي–اللينيني، وُعدّ مشروع معاهدة اتحادية جديدة تعطي للجمهوريات السوفيتية حق الإنفصال[١].

فلقد انهار الاتحاد السوفيتي رسمياً في ٢١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩١، ولم يعد لرئيسه ميخائيل غورباتشوف أي دور سياسي، ولم يعد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية كيان اذ انهار رمز الاشتراكية وقلعته الأولى، وتفكك الاتحاد نهائياً في أعقاب اجتماع الماءاتا عاصمة كازاخستان وإعلان ميخائيل غورباتشوف رسمياً عن إنهاء وجود الاتحاد السوفيتي في الدولة الفدرالية وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي(السابق) عام ١٩٩١ انفردت الولايات المتحدة بهيمنة شبه مطلقة على المجتمع الدولي.

---

[١] ينظر في : محمد السيد سليم، ملف الإنقلاب السوفيتي وتداعياته، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٠٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ص٢٢٧.

هذا ولم يأت انهيار الاتحاد السوفيتي بشكل عرضي أو كنتيجة لحرب أو أزمة طارئة، وإنما كان نتيجة العديد من الأزمات التي واجهها وأدّت بالنهاية إلى انهياره، ومن ثم الى فشل التجربة الشيوعية، فلقد تضافرت عدة أسباب أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، وعلى رأسها ازدياد حدة المواجهة في الحرب الباردة ما بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدّت إلى زيادة الإنفاق على التسلح، الذي دمر الاقتصاد وأثر بشكل سلبي في رفاه المواطن واوجد مشكلة جديدة حينها أثارت سخطاً داخل المجتمع السوفيتي، تجلّت في اهمال السلطة العليا لباقي دول الاتحاد البعيدة عن موسكو، مما ساعد في عدم تماسك جسد الدولة.

ويمكننا ايجاز العوامل التي ادت الى تفجير أزمة الاتحاد السوفيتي (السابق) وإعلان تفككه المفاجئ بالامور الاتية:

١- ازدياد حدة الصراع بين المعسكرين السوفيتي والأمريكي:

لقد تميّز الصراع بين المعسكرين بأنه صراع إيديولوجي بين نظامين اجتماعيين قوامهما إيديولوجيتان متناقضتان في المفهوم والغايات هما الاشتراكية السوفيتية والرأسمالية الأمريكية، وهذا ما دفع الدولتين إلى التنافس وسعي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي(السابق) إلى توظيف قدراتها الذاتية، لتطويق حركة بعضهما البعض، سواء في أوروبا أو آسيا أو بقية أنحاء العالم، وقد بدأ التنافس بينهما لإيجاد مناطق نفوذ ثم تطور حتى وصل الى أن تُشكل كل دولة

محوراً وتكون هي قطب هذا المحور، مع الحاجة إلى قوة اقتصادية هائلة لدعم وتمويل عملية التنافس.

لقد بدأ التنافس الفعلي عندما كسر الاتحاد السوفيتي (السابق) الاحتكار الأمريكي للقنبلة النووية، كما تميّزت مرحلة الحرب الباردة بحدوث الحروب بالنيابة (وهي حروب بين دول تابعة إما للاتحاد السوفيتي واما للولايات المتحدة الأمريكية)، لقد كان المعسكران في حالة صراع دائم لإيجاد مناطق نفوذ وإقامة أحلاف مع دول أخرى، و سعى كل من الاتحاد السوفيتي (السابق) والولايات المتحدة الأمريكية إلى إضعاف قوة الاخر سواء عن طريق الحرب الاقتصادية أم الحروب بالنيابة[١]، ومن الطبيعي أن تكلف هذه الحروب والتحالفات الكثير من الأموال وتتطلب متابعة دائمة، مما يضعف من قوة الطرفين في تطوير الحياة داخل كل منهما، فقد ركّز الاتحاد السوفيتي(السابق) جهوده على تقوية علاقاته الخارجية، فأثر بشكل سلبي في سياسته الداخلية، وشكل عامل ضعف ساعد على انهياره.

٢- عدم كفاءة التنظيم بين الجمهوريات والسلطة الاتحادية:

يُعدّ الاتحاد السوفيتي (السابق) أكبر دولة في العالم فهو أكبر من الولايات المتحدة مساحةً حيث يمتد على قارتين هما، أوروبا وآسيا.

[١] ينظر في : دعد بو ملهب عطا الله، الثنائية الدولية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩١، ص ٤٥٦.

إن كُبر مساحة الدولة يكون عامل قوة لها، ولكنه قد يشكل عامل ضعف إن كانت الدولة غير مهتمة بحدود دولتها وبالأقاليم البعيدة عن عاصمتها كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي السابق، فقد أدّت سياسات الإصلاح المتأخرة، التي اتبعها الرئيس ميخائيل غورباتشوف، إلى زعزعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل البلاد، وأدّت بالنتيجة إلى تفكك الاتحاد السوفيتي السابق[١]. وكان واضحاً أن أشكال العلاقة بين الجمهوريات والسلطة المركزية لم تعد تتفق وتطلعات الجمهورية السوفيتية، كما أن الجمهوريات غير راضية عن موقف السلطة المركزية.

٣- العامل الاقتصادي:

أدّى ازدياد حدة المواجهة في الحرب الباردة ما بين المعسكرين الشرقي والغربي إلى زيادة الإنفاق العسكري لدى الطرفين، وكان آخرها مع بداية الثمانينات أثناء تسلّم الرئيس رونالد ريغان الحكم في الولايات المتحدة ورفضه الاجتماع مع القادة السوفيت أو التوقيع معهم على معاهدة لتقليص الأسلحة الاستراتيجية، مما أدّى لدى كل الأطراف إلى التصعيد في التسلح وزيادة الإنفاق، أملاً في أن ينهار الطرف الآخر نتيجة هذه المواجهة الاقتصادية المكلفة جداً.

ومن المعروف أن الولايات المتحدة لديها قدرات مالية أكثر من خصمها الاتحاد السوفيتي(السابق)، ولكن المعسكر الشرقي لم يأخذ ذلك بعين الاعتبار،

[١] ينظر في : مصطفى كامل السيد: التطورات الداخلية في كومنولث الدول المستقلة وانعكاساتها الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٤٣.

وخاصة بعد أن تسربت معلومات بأن ديون الحكومة الأمريكية أصبحت بالترليونات من الدولارات وأن هناك عجزاً هائلاً في الميزانية الأمريكية، وما لم يحسب القادة السوفيت حسابه هو أن الحكومة الأمريكية كانت قادرة على الصمود أمام هذا العجز لسنوات طويلة لما تملكه من احتياطي في الذهب، وخاصة أن ديونها هي ديون داخلية وليست مستحقة لطرف خارج الولايات المتحدة[٢].

وزاد حدة الأزمة الاقتصادية للسوفيت تورطهم المكلّف في أفغانستان، فقد اتضح لهم بأن احتلال أفغانستان كان أكثر تكلفة من كل توقعاتهم، وتوقع قادة الكرملين في البداية بأن المهمة الأساسية لتهدئة السكان الأفغان يمكن أن تقوم بها القوات الأفغانية الموالية للسوفييت، والتي كان عددها سنة ١٩٧٨ يزيد على مئة ألف جندي. ولكن بعد مدة قصيرة بدأت عملية الفرار من الجيش الأفغاني، حتى لم يتبق فيه سنة ١٩٨٠ سوى ثلاثين ألف جندي، منهم ما لا يزيد على خمسة عشر ألف مقاتل والباقي من الطواقم غير القتالية[١]. وقد دعمت الولايات المتحدة المجاهدين الأفغان، من أموال لم تكن منها فقط بل من الدول الإسلامية التي وقفت ضد الغزو السوفيتي لأفغانستان.

---

[٢] المصدر السابق.

[١] Joseph L. Nogee and Rebort H. Donaldson, Soviet foreign policy since world war II 3rd ed. (Oxford: New York: pergamon press, 1988), p. 308.

ومع أواخر الثمانينات سعت القيادة السوفيتية إلى القيام بإصلاحات اقتصادية وحددت برنامجاً لهذه الإصلاحات، كان من أبرز ملامحه[٢]:

١- تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر اتباع سياسة دعم سعر صرف الروبل أمام العملات الأجنبية، وتطبيق سياسة مالية ونقدية ائتمانية أذكى، شبه قوية.

٢- تحرير الأسعار في السوق، والاقتداء بما أسماه الحضارة العالمية في هذا المجال.

٣- تطبيق برنامج التخصصية، وإقامة قطاعات اقتصادية مختلطة، وتقليص تدّخل الدولة في الشأن الاقتصادي، والعمل على إنشاء قطّاع أعمال خاص، وتشجيع الإصلاح الزراعي.

٤- تقليص عجز الموازنة عبر سياسة حصر الأنفاق لا سيما على القطاعات العسكرية والأمنية والإدارية في الدولة.

٥- إصلاح النظام الضريبي والعمل على تطويره بما يتلاءم مع نظام السوق.

٦- العمل على الإصلاح المصرفي، والعمل على تقييد الإصدار النقدي دون ضوابط والحد من سياسة الإقراض غير المغطى بضمانات كافية.

٧- رفع الأجور بما يتلاءم مع حجم ارتفاع الأسعار، وإنشاء نظام ضمان اجتماعي.

---

[٢] ينظر في : خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيّرات الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٥٨.

ولكن هذه الإصلاحات جاءت بعد فوات الأوان حيث أن التراكمات التي حصلت على مدى الأربعة عقود قد اثقلت كاهل الاقتصاد السوفيتي. ويمكننا أن نبين دور العامل الاقتصادي في انهيار الاتحاد السوفيتي السابق بما يلي :

١- التدهور الاقتصادي الناجم عن عجز آليات الاقتصاد عن توفير التنمية المطلوبة.

٢- غياب عوامل التنافس الاقتصادي.

٣- التأخر في تحديث التكنولوجيا والتطور العلمي والإتكال على إمكانية الاستفادة والإستيراد من الغرب.

٤- تدهور صادراته من النفط والغاز والسلاح في أواخر الثمانينات، وتقلص دعمه الخارجي لكثير من الدول والحركات التي كانت تناصره.

٥- الذهاب بعيداً في الصرف على التكنولوجيا العسكرية، وإهمال التكنولوجيا المتعلقة بالنشاطات غير العسكرية، وعدم العناية بالصناعات المتوسطة والثقيلة لتلبية الحاجات الداخلية.

٦- الإعلان الرسمي عن حل مجلس الكومينكون[١] في ٥ كانون الثاني / يناير ١٩٩١ وإنشاء مجلس بديل مختلف عنه في الأسس والتوجهات.

---

[١] كان نشاط المجلس في الفترة الأولى مقتصراً على مجالات التجارة الخارجية وإبرام الاتفاقات الثنائية، ثم جرى تطوير المجلس بإنشاء لجان دائمة، إلى أن وضع ميثاق الكومنيكون الدائم عام ١٩٥٩ ودخل مرحلة التنفيذ عام ١٩٦٠.

وكل هذه الأسباب أدت في النهاية إلى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، والاعلان بشكل غير رسمي عن انتهاء الحرب الباردة.

المطلب الثاني

الاتحاد الروسي وريث الاتحاد السوفيتي في المجتمع الدولي

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، أصبحت روسيا الاتحادية الوريث الشرعي والقانوني لمكانة الاتحاد السوفيتي، ويعود ذلك لكونها أكبر الجمهوريات المستقلة[١] من حيث المساحة والسكان والناتج القومي، والقوة العسكرية، ولهذا لم يتردد قادة رابطة الدول المستقلة في الاتفاق على إعطاء روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي السابق في مجلس الأمن، وعلى أن يتحكم رئيس روسيا في شفرة إطلاق الأسلحة النووية، على أن لا تستعمل تلك الأسلحة إلا بموافقة باقي الدول النووية

[١] رابطة الدول المستقلة: هي رابطة تتكون من ١٢ دولة كانت في السابق من جمهوريات الاتحاد السوفيتي. وهذه الدول هي: ارمينيا، اذربيجان، جورجيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، كيرجستان، روسيا، مولدوفيا، تركمانستان، طاجكستان، اوكرانيا، اوزبكستان وعاصمة الرابطة هي مينسك في روسيا البيضاء.

في الاتحاد التي هي (كازاخستان وبيلا روسيا وأوكرانيا)، بعد التشاور مع باقي أعضاء رابطة الدول المستقلة[٢].

وتمتلك روسيا مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهلها للقيام بدور كبير على الساحة الدولية، فإذا ما حاولنا النظر إليها من زاوية عناصر قوة الدولة، سنجد أنها تمتلك موارد هائلة لم تستغل بعد، من شأنها جعل روسيا الاتحادية واحدة من أغنى دول العالم إذا ما استغلت جيداً. أما من الناحية الجيوبولوتيكية، فروسيا الاتحادية في حقيقة الأمر هي قلب أوراسيا وجناحاها، وتصدق عليها النظرية الأوراسية التي تعد واحدة من النظريات الجيوبولوتيكية ذات المصداقية العالية، فهي تشكل القلب وتقترب جداً من قوس النفط، وقوس الأزمات في آن واحد، وإذا ما أضفنا الإرث السياسي والاستراتيجي لروسيا نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي فإن ذلك كله سيجعل روسيا الاتحادية إحدى الأطراف الرئيسية على المسرح الدولي[٣].

ومع ذلك فقد ورثت روسيا العديد من المشاكل المتعددة بعد خمسة وسبعين عاماً من النظام الشيوعي، وخاصة في الصراع الذي دار بين البرلمان (مجلس

---

[٢] ينظر في : معتز محمد سلامة، أمن الكومنولث بين الدور الروسي ومصادر التهديد، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣١، العدد ١١٩، القاهرة (كانون الأول/ يناير، ١٩٩٥)، ص ٢٣-٢١٨.

[٣] ينظر في : لمى مضر جريء الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العربية، أبو ظبي ٢٠٠٥، ص ١٣.

نواب الشعب) والرئاسة التي استحوذ عليها يلتسن، وفرض دستوراً جديداً عرف بدستور عام ١٩٩٣، الذي أعطاه صلاحيات واسعة للتصرف في خططه الإصلاحية ضمن نظام رئاسي قوي[١].

وقد أعلن الدستور الجديد روسيا جمهورية ديمقراطية فدرالية، يتم توزيع الصلاحيات والسلطات فيها بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولكن مع صلاحيات واسعة للرئيس تفوق ما كان موجوداً في الدستور القديم الذي كان معمولاً به في النظام الشيوعي، ورغم أن الدستور الجديد منح الرئيس الكثير من الصلاحيات، وأدى إلى استقرار الوضع السياسي داخل روسيا، إلا أن مخططات يلتسن وسياساته ظلت تواجه معارضة البرلمان، ووفقاً للدستور الجديد فإن الرئيس يعين السفراء ويقر السياسة الخارجية، ويجري المحادثات الدولية ويوقع الاتفاقيات، وبهذا منح الرئيس كل الصلاحيات التي طلبها لتمكنه من تنفيذ سياسته التي تقوم على التوجه إلى الغرب ضمن الاستراتيجية الليبرالية الجديدة[٢].

ومن المناسب تقسيم السياسة الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة وبداية ما يسمى بالنظام العالمي الجديد إلى مرحلتين:

أ-المرحلة الأولى:

---

[١] ينظر في : مجموعة من الباحثين: التقييم الاستراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص ٩٤.

[٢] المصدر السابق، ص ٩٥.

تحددت هذه المرحلة من الأعوام الأولى من حكم الرئيس الأسبق يلتسن. وكان الجدل يثور في هذه المرحلة، اي عقب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق مباشرة، حول السياسة الواجب اتباعها: سياسة القوى السياسية (أمثال التيارات القومية والليبرالية) ام سياسة صانعي القرار (من هم في سدة الحكم، اي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزرائه) وكان هناك اتجاهان:

الاتجاه الأول: يرى ضرورة الاهتمام بالمشكلات الداخلية، وإيجاد الحلول لها قبل الانصراف إلى الشؤون الخارجية. ويرى أيضاً أن على روسيا تطبيق مبدأ العزلة خلال المرحلة الانتقالية الصعبة كي تتفرغ لعملية إعادة البناء في الداخل.

وقد مثل هذا الاتجاه عدد من الكتاب ذوي النزعة (القومية الرومانسية)، مثل فالنتين راسبوتين والكسندر سولجنستين وفاسيلي بيلوف، علاوة على بعض قطاعات الكنيسة الأرثوذكسية[١].

الاتجاه الثاني: يرى ضرورة اتباع سياسة خارجية نشطة وفعالة، والحفاظ على المكانة الدولية لروسيا كإحدى القوى الكبرى. إلا أنه لم يكن هناك اتفاق بين أصحاب هذا الاتجاه حول مضمون هذه السياسة وأولوياتها، فبعضهم رأى ضرورة إعطاء الأولوية لدور روسيا الإقليمي في إطار رابطة الدول المستقلة بوصفها المجال الحيوي والنطاق الطبيعي للنفوذ الروسي، في حين أكد البعض الآخر

[١] ينظر في : مجموعة من الباحثين، التقييم الاستراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص ٩٤.

أهمية ممارسة روسيا دوراً نشطاً على الصعيد الدولي، وإعطاء الأولوية لإقامة علاقات قوية مع الغرب. وتأتي رابطة الدول المستقلة في المرتبة الثانية، مع تأكيد ضرورة اتباع سياسة غير توسعية تجاهها، والتعامل معها على أساس المساواة والاحترام. وكان من أصحاب هذا الاتجاه الأخير الرئيس الروسي بوريس يلتسن، ووزير خارجيته أنذاك أندريه كوزيريف، فضلاً عن بعض المقربين الأخرين من يلتسن من جماعة القوى الديمقراطية ذات التوجهات الغربية الرأسمالية[٢]. وكان من نتيجة هذا الجدل في تلك المرحلة ترتيب الأولويات الاستراتيجية، وفي مقدمتها إقامة علاقات مع الغرب عموماً والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.

وفي هذه المرحلة تراجع محيط روسيا الإقليمي الذي شمل رابطة الدول المستقلة ودول شرق أوروبا، إلى المرتبة الثانية، بسبب إتباع يلتسن وطاقمه الحكومي خلال الأعوام الأولى التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي السابق سياسة ذات توجه غربي – أمريكي[١] .ويعود السبب في ذلك إلى أن الذين تسلموا زمام السلطة في روسيا الاتحادية ورثوا عن غورباتشوف سياسته الموالية للغرب، فحاولوا

---

[٢] ينظر في : إبراهيم عرفات، إعادة التعريف الإقليمي في رابطة الدول المستقلة وأثرها على النظام الإقليمي العربي، ندوة عقدت في جامعة القاهرة، ٢٦–٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٤، ص ٤٤٥.

[١] من الجدير بالذكر القول إنه في الأعوام الثلاثة الأولى من حياة روسيا الاتحادية تأثرت جميع قرارات الرئيس بوريس يلتسن الداخلية والخارجية بالمحيطين به، وجميعهم كانوا من القوى الديمقراطية ذات التوجه الغربي الرأسمالي، باستثناء بعض الأشخاص المعدودين الذين استغلهم يلتسن بسبب تأثرهم ومكانتهم.

التقرب وكسب ود الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، والدول الغربية بوجه عام.

وعلى هذا الأساس صاغ الرئيس يلتسن سياسته للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل التحالف معها إن أمكن، وهو ما جعل العامل الأمريكي حاضراً في محددات وتوجهات السياسة الروسية بصفة عامة. كما ساهم هذا العامل بدور محوري في التطورات والتحولات الجذرية التي أدخلت على الأيديولوجيا السوفييتية القديمة، وتدشين مرحلة التحول (الديمقراطي) والانتقال إلى السياسات الليبرالية، وهي سياسات حظيت بدعم وتأييد كبيرين من الغرب. هذا التوجه أكده الرئيس يلتسن في خطابه الأول أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، بقوله "إن روسيا سوف تهتدي بالديمقراطية كقيمة عليا، وبحقوق الإنسان، والحرية والشرعية، وإنّ القوى الغربية هي من حلفاء روسيا الطبيعين[٢].

ب _ المرحلة الثانية:

تبدء هذه المرحلة حين تسلّم الرئيس السابق فلاديمير بوتين السلطة عام ١٩٩٩. وقد أثبت أنه رئيس ناجح حيث أوقف الحرب في الشيشان، وحارب الجريمة المنظمة، وأعاد الهيبة إلى الدولة الروسية، وأشعر المواطن الروسي

[٢] ينظر في : نورهان الشيخ، السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، قضايا استراتيجية (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، دمشق، السنة ٣، العدد ١٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، ص ٨.

بالأمن واحترام الذات والعزة القومية، ولكن الأهم من هذا كله هو أنه أوقف التدهور الاقتصادي وزاد معدلات نمو الاقتصاد الروسي، فلم يعد المواطن يشكو التضخم أو الفقر المدقع والبطالة الواسعة الإنتشار، ورغم أن حجم الاقتصاد الروسي يبلغ نصف حجم الاقتصاد السوفيتي السابق، إلا أن الموجودات الاقتصادية وأصولها الثابتة في روسيا عظيمة الحجم، وتملك روسيا كميات هائلة من الخامات التي تعتبر الأغلى في العالم، والمطلوبة للصناعات الحديثة، وتعد منطقة جبال الأورال الغنية بكميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي والفحم والأخشاب من أهم مناطق احتياطيات المواد الخام في روسيا، مما يجعل روسيا في طليعة الدول الغنية بالمواد الخام المختلفة، وتملك روسيا الخبرات الصناعية العظيمة، المتمثّلة في طبقة عمّالية متعلمة نشأت في ظل الاتحاد السوفيتي السابق، وحصلت على علوم ومهارات فائقة لتشغيل صناعات ثقيلة ومتوسطة وخفيفة، وتعتبر روسيا أكثر الجمهوريات السوفيتية السابقة تصنيعاً، فبالإضافة إلى صناعاتها التحويلية وصناعات التعدين، تملك مقدرات صناعية واسعة، خصوصاً في مجال تصنيع الآليات الثقيلة، ونتيجة تحسن الوضع الاقتصادي الروسي بعد انتعاش أسعار النفط في العالم، أصبح لدى روسيا فائض في ميزان مدفوعاتها التجارية بين العام ١٩٩٩ والعام ٢٠٠٠، ولذا تم قبولها ضمن مجموعة الدول

الصناعية الكبرى التي كانت سبعة سابقاً (G7)، ثم أصبحت ثمانية بعد دخول روسيا إليها[١].

ونتيجة كل هذا التقدّم في الوضع الاقتصادي منذ أن تسلم بوتين الحكم، أظهرت الإحصاءات تحسناً ملحوظاً في مستوى معيشة الفرد في روسيا، بعكس ما كان سائداً منذ أوائل التسعينات عندما بدأ انهيار النظام الشيوعي، وبدأ التحول إلى نظام السوق والاقتصاد الحر، وزاد هذا الأمر من شعبية بوتين وصورته كرجل قوي وكزعيم مؤثر، بعكس الصورة التي كانت سائدة لسلفه يلتسن، وخلال سنوات حكمه السبع من العام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٦ أخذ الناتج القومي الإجمالي ينمو بمعدل ٦،٧ بالمئة سنوياً، وهو ما يعتبر من معدلات النمو العالية في العالم، كما ازداد معدل الدخل (١١) بالمئة سنوياً، مما مكن الحكومة الروسية من تخفيف ديونها الخارجية بنسبة ٧٠%، وإذا ما أردنا مراجعة الاقتصاد الروسي حالياً بلغة الأرقام سنرى بأن صادرات روسيا بلغت سنة ٢٠٠٥ حوالى ٢٤٥ مليار دولار[٢]. وتملك روسيا الكثير من الموارد الطبيعية أهمها النفط والغاز الطبيعي والفحم والنحاس (وهي أكبر رابع منتج له في العالم)، وخامات الحديد والرصاص والألمنيوم وصخور الفوسفات والنيكل والمنغنيز والقصدير، وحتى الذهب والماس. أما أهم

---

[١] ينظر في : فريتز أيرمارث، روسيا في التقييم الاستراتيجي، تحرير زلمي خليل زاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص ٣.

[٢] ينظر في : لمى مضر جريء الإمارة، المتغيّرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية، مرجع سابق، ص٢٧.

صناعاتها فهي الحديد المطروق والفولاذ وقضبان الحديد والألياف الصناعية والسلولوز والورق والإسمنت وآليات ومعدلات النقل والزجاج والمأكولات المعلبة، هذا بالإضافة إلى عدد من المنتوجات الزراعية أهمها الحبوب وبذور زهرة الشمس والفواكه والشاي ومنتوجات الألبان، وتصدر من هذه الصناعة ومن موادها الخام، الوقود المعدني ومنتجات الحديد والأحجار المشغولة والمنتوجات الكيماوية والمنتوجات الخشبية والورقية، ويشغل هذا الاقتصاد المنتعش الآن أكثر من ٧٤،٢٢ مليون شخص في روسيا، بنسبة بطالة متدنية بالمقاييس الدولية بلغت ٧،٦ % عام ٢٠٠٥، بهبوط ملحوظ عن عام ٢٠٠١ عندما كانت ٨،٧ %، وأكثر من ذلك بكثير في التسعينات[١].

المطلب الثالث

الاستراتيجية الروسية في ظل النظام العالمي الجديد

لقد حاول الرئيس الروسي الاسبق بوريس يلتسن أن يظهر الدور الروسي دولياً ومحاولة أعادة امجاد السوفييت ونلاحظ ذلك من خلال خطبه في أثر من مناسبة حين يصف روسيا الجديدة بإنها "إنّ روسيا تريد أن تتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس التكافؤ بوصفهما دولتين عظيمتين، فالتنازلات تهين مشاعرنا

[١] المصدر السابق: ص ٢٨.

الوطنية"[١]، كانت روسيا إلى عهد قريب صاحبة اكبر امبراطورية برّية عظيمة وزعيمة كتلة إيديولوجية من الدول التابعة الممتدة حتى قلب أوروبا وبحر الصين الجنوبي، ثم أصبحت فجأة دولة قومية لا تمتلك نفاذية جغرافية سهلة إلى العالم الخارجي، إضافة إلى كونها معرضة للنزاعات الاستنزافية مع جيرانها من الجهات الغربية، والجنوبية، والشرقية، فيما يُشكّل الفضاء الشمالي غير المأهول بشكل دائم تقريباً المنفذ الوحيد الذي يبدو آمناً من الناحية الاستراتيجية[٢].

وقبل أن نتعمق في دراسة الاستراتيجية الروسية علينا أن نوضّح موقع روسيا اليوم في ظل القضايا الأكثر جدلاً على الساحة الدولية.

إن بيئة النظام الدولي تشهد تناقضات عديدة بين قواها الفاعلة، فتلك القوى تتنافس فيما بينها وتتصارع لأجل تبوء مرتبة أفضل في سلم القطبية الدولية، والذي يساعدها في ذلك هو أنّ هيكل القوة وطبيعتها الدولية ذاتها في تحوّل دائم، فالوضع الذي تعانيه الولايات المتحدة في الاحتفاظ بموقعها الدولي أصبح حرجاً، في ظل بروز قوى دولية اخرى منافسة لها على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي وحتى العسكري، وأعلن الرئيس بوتين أن سياسة الرئيس الأميركي جورج بوش في نشر الدروع تجعل أوروبا برميل بارود، وإن ملأها بأسلحة جديدة أمر خطر

---

[١] ينظر في : خالد محمود الكومي، جيرنوفسكي بين السياسة الروسية والدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، السنة ٣٠، العدد ١١٦ (نيسان/أبريل ١٩٩٤)، ص ٣٢.

[٢] ينظر في : زبغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ١٢٥.

وضار، واستمرار الإلتزام بهذه المعاهدة (معاهدة تقليص الأسلحة النووية سالت-١) ومعاهدة تقليص القدرات الاستراتيجية الهجومية بات أسوة بمواصلة تقليص غيرها من الأنظمة الصاروخية الاستراتيجية[١]. وفي نهاية العام ٢٠٠٦ كانت القوات الاستراتيجية الروسية تتألف من ٧٦٢ صاروخاً استراتيجياً، في مقدورها حمل الرووس النووية، في حين كان في حوزة القوات الصاروخية الاستراتيجية ٥٠٣ نظام صاروخي تحمل ١٨٥٣ رأساً نووياً، وإذا ما انتهى مفعول معاهدة (سالت-١)، فإنه من المتوقع أن تعود فاعلية القوات الصاروخية الاستراتيجية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ [٢].

دفعت سياسات الولايات المتحدة بالرئيس الروسي السابق بوتين إلى إطلاق تحذيرات صريحة، غير مبهمة، ابتدأها في مؤتمر ميونخ للأمن في شباط / فبراير عام ٢٠٠٧، ثم في مستهل أيار/مايو من نفس العام، ثم في نهاية الشهر ذاته، عندما قامت روسيا بإجراء التجربة الصاروخية (إطلاق صاروخ RS-24 العابر للقارات) في ٢٩ أيار/ مايو، ما يعكس رسالة موجهة إلى الولايات المتحدة بأن روسيا ستعيد التوازن الاستراتيجي العالمي، وأنها قادرة على تهديد العمق الاستراتيجي الأمريكي، ومن الملاحظ أن الزعيم الروسي قام باستغلال عوائد النفط والغاز ليُجدد عملية التسلح، برفع الموازنة العسكرية لعام ٢٠٠٧ إلى ٦٠ مليار

---

[١] فيكتور ليتوفكين: الدفاع الروسي المضاد للصواريخ ينتظر انتهاء مفعول (سالت-٢). جريدة الحياة، في ٢٠٠٧/٢/٢٨.

[٢] المصدر السابق.

دولار، وإعلان تخصيص ٢٠٠ مليار دولار لبرنامج تحديث المعدّات العسكرية الروسية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧[٣].

لقد حصلت روسيا على مكاسب غير مباشرة من الاحتلال الأمريكي للعراق، فقد استغلت انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق وبدأت توسيع مناطق نفوذها، فلجأت إلى إيران، باعتبارها الخصم المناوئ للولايات المتحدة، والجسر الإقليمي الذي ينقلها إلى سوريا ولبنان وفلسطين. وقد تعهدّت روسيا باستكمال العمل في مفاعل بوشهر النووي، والذي أكملت تجهيزاته بالوقود النووي ومحطات توليد الطاقة الهيدروكهربائية في نهاية كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠٠٨، بعقد بلغت قيمته ٨ مليار دولار، وعقد اتفاق لتصدير السلاح بقيمة ٤ مليار دولار، إضافة إلى عقد وقّع عام ٢٠٠٦ بقيمة ٧ مليار دولار، تتعهد روسيا بموجبه تأمين قوارب خفر السواحل وتحديث طائرات الميغ والسوخوي-٢٤ الإيرانية وتزويدها بأسلحة دفاع جوي، ولم يتوقف الأمر عند ذلك فتطور ونما حجم الاستثمارات محققاّ زيادة قدرها٢٠ بالمئة عام ٢٠٠٦، وبلغ حجم التبادل التجاري الخارجي ١٥٨ مليار دولار، أي بزيادة نسبتها ١٨ بالمئة عن عام ٢٠٠٥. واحتلت روسيا المرتبة الثالثة في العالم من حيث حجم احتياطي الذهب والعملات

[٣] جورج حدّاد: بوتين يحقق نقلة نوعية في النفوذ الروسي، جريدة الحياة في ٢٠٠٨/١/٣٠.

الأجنبية بين الصين واليابان. ووصل حجم الاحتياطي في آب / أغسطس عام ٢٠٠٧ إلى ٤٠٤ مليار دولار[١].

أما فيما يتعلّق بالتوجهات الإستراتيجية لروسيا الإتحادية، فيمكننا تحديد ملامحها من خلال العوامل الاتية :

١- فاعلية الاستراتيجية الروسية:

يلاحظ جديّة القادة الروس في سعيهم إلى عدم العودة إلى الوراء منذ تواري عصر الإيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية. فقد أثبتوا للغرب أنهم بناة الخط الاستراتيجي الجديد الذي انتهجته روسيا في عصر العولمة وحريّة الأسواق، والإصرار على وحدة الأراضي في الاتحاد الروسي، وأتّباع مختلف الوسائل، بما فيها القوة العسكرية لتأكيد هذه الوحدة، يُمثلان دليلاً على فاعلية الإستراتيجية الروسية[٢].

٢- فاعلية القيادة الروسية:

بدا جلياً أنّ القادة الروس أظهروا قدرة على استيعاب القيم الجديدة التي بدأت روسيا تنتهجها، والتفاعل معها، فعمد هؤلاء إلى قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي، والتخلي عن جميع ركائز الحرب الباردة، بما في ذلك

---

[١] ينظر في : سليم نصّار، بوتين يعيد روسيا إلى عهد ستالين، جريدة الحياة في ٢٠٠٧/١٠/٦.

[٢] ينظر في : نبية الأصفهاني، إنطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٤، العدد ١٣١، القاهرة، (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، ص ٢٧٠.

الإيديولوجية الماركسية–اللينينية، وقاموا بتحجيم نشاط الحزب الشيوعي في روسيا، وتجدر الأشار هنا إلى أن المحلّلون السياسيون بقولهم: "لم يشهد التاريخ امبراطورية تفوقت دون حرب، دون ثورة، ودون غزو"[١] وهو يعود إلى الطريقة أو النهج الذي اتبعه يلتسن للوصول إلى هذه النتيجة. وها هو الرئيس التشيكي فاكلاف هافل يقول: "لم يزل غورباتشوف أسير الشيوعية بينما حرّر يلتسن نفسه من قيدها"[٢].

ويقول ريتشارد نيكسون في هذا الشأن ايضاً: "إنني دوماً ما وصفت غورباتشوف بالسياسي البارع، لكن يلتسن الأحسن"[٣]. لقد حافظ الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين على هذا الخط من حيث التوجهات العامة. ولكنه زاد من حدة الخطاب القومي، ففي تصريح له قال: "إنّ تفكّك الإتحاد السوفيتي السابق كان أكبر كارثة جيوسياسية في القرن الماضي بالنسبة إلى الشعب الروسي"، وأكد أيضاً "أن روسيا يجب أن تتطور كدولة حرة وديمقراطية، وأن الهدف السياسي العقائدي الرئيسي هو تطوير روسيا كدولة حرة وديمقراطية"[٤].

٣- واقعيّة الخُطط الاستراتيجية:

---

[١] ينظر في : ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان ١٩٩٥، ص٥٣.

[٢] المرجع نفسه. ص ٥٧.

[٣] المرجع نفسه. ص ٥٧.

[٤] ينظر في : جريدة الزمان في ٢٠٠٥/٤/٢٦.

تتسم الاستراتيجية الروسية بنوع من الواقعية من خلال سعيها إلى التقدّم والتفوّق للرجوع إلى قمة الهرم السياسي الدولي. وقد بدأت هذه الاستراتيجية منذ اللحظة الأولى التي أعلن فيها عن تفكك الإتحاد السوفيتي السابق، ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه يلتسن أمام المؤتمر غير العادي لنواب الشعب (البرلمان الروسي) لجمهورية روسيا الإتحادية في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩١. فقد أعلن حينها "بدء مرحلة جديدة يتلخص جوهرها من الدعوة لإعادة بناء الاشتراكية إلى الدعوة لإقامة بناء جديد"[٥]. وتحقق النهج الواقعي أكثر بعد عام ١٩٩٣، فدعا بعض الشيوعيون الى إعادة الاتحاد السوفيتي السابق، وأضاف إلى أن ما بنته بلاده من العلاقات الودّية مع دول العالم سيتحوّل إلى مأساة[٦].

٤- حُريّة الحركة والمرونة في التحكُم بالإستراتيجية:

إنّ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ثم النظام الدولي الذي كان قائماً لم ينجم عنه إملاء الشروط على روسيا التي استخلفت الاتحاد السوفيتي السابق، كما حصل إزاء القوى الكبرى التي خسرت في حروب كبرى، كألمانيا مثلاً، أو اليابان في الحرب العالمية الثانية[١]. فلم تحدث أي هزيمة عسكرية ناجمة عن حرب،

---

[٥] ينظر في : طه عبد العليم، محددات الروابط الاقتصادية بين روسيا والشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمّان ١٩٩٤، ص ٢٦٣.

[٦] ينظر في : يلتسن يحذر من حرب أهلية إذا فاز الشيوعيون بالانتخابات، مجلة قضايا دولية، معهد الدراسات السياسية، إسلام آباد، العدد ٣١٤، السنة ٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥)، ص ٩.

[١] ينظر في : كيلان محمود رامز، الأمم المتحدة والمتغيرات الاقليمية في النظام الدولي، دار الحرية للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٣، ص٧٥.

وهذا يعني أن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وظهور نظام دولي جديد لم يصاحبهما فرض شروط على روسيا أو على مصالحها أو على حرية حركتها أو عناصر قوتها، فوضعها الجديد لم يجعلها مجبرة على الإنصياع إلى مواقف الدول الكبرى، سواء داخل مجلس الأمن ضمن منظمة الأمم المتحدة أو خارجه ضمن توجّهات النظام الدولي الجديد، وبالتالي فقد أعطاها هذا الأمر قدرة على التحرك والتحدي لأي نمط جديد في العلاقات الدولية وبما يتفق مع مصالحها. وهذا واضح من تصريحات وزير الخارجية بريماكوف الذي عُيّن بدلاً من كوزيريف، حين قال: "إنّ الموقف الدولي يتطلب أن تكون روسيا ليس فقط قوة كبرى تاريخياً، ولكن قوة كبرى حقيقية"، مؤكداً أن "القابليات الروسية المحدودة لا تُعدّ عقبة في قيامنا بدور فاعل، فالسياسة الروسية تستمد قوتها ليس من الظروف الآتية بل من المصادر الروسية الكامنة والضخمة، فروسيا ترفض هيمنة القطب الواحد تحت قيادة الولايات المتحدة في النظام الدولي الجديد"[٢]. والدليل على ذلك هو محاولة روسيا لعب دور دولي فاعل والتحالف مع الصين وقوى دولية اخرى لكبح جماح الهيمنة الامريكية، حيث عقدت قمة روسية_ صينية في نيسان ١٩٩٧ ليعزز الدور المعارض للسياسة الامريكية ومحاولة اقامة عالم متعدد الاقطاب[٣].

---

[٢] ينظر في : أحمد فرحان الحطّاب، بريماكوف من الصحافة والاستشراق إلى رئاسة الحكومة، مجلة الدبلوماسي، العدد ٢١، صنعاء، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ص ١٨.

[٣] ينظر في : خير الدين نصر عبد الرحمن، اسيا مسرح حرب عالمية محتملة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسة دراسات استراتيجية، العدد ٥٦، الطبعة الاولى، ابو ظبي ٢٠٠١، ص١٠٧.

المطلب الرابع

مستقبل العلاقات الروسية _ الامريكية

وبعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ شهدت العلاقات الأمريكية – الروسية تحولاً ملحوظاً على المستوى الإستراتيجي، فبعد أن كانت واشنطن وموسكو تتشاركان في إتخاذ القرارات العالمية، أصبحت واشنطن اليوم تنفرد بالهيمنة العالمية على محددات النظام العالمي.

ومما يؤيد هذا الاتجاه الحرب التي شنها حلف الأطلسي على يوغسلافيا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في تسعينات القرن الماضي، وما أحدثته هذه الحرب من تقسيم يوغسلافيا إلى عدة دويلات دون أن يكون هناك أي دور روسي ملموس لمنع وقوع مثل هذه الحرب على الحليف الروسي (يوغسلافيا) في قلب أوروبا، الأمر الذي يعكس ضعف القدرات الروسية الاستراتيجية في مواجهة القوة الأمريكية غير المسبوقة تاريخياً. ويضاف إلى ذلك إن موسكو لم يكن لها دور يذكر في مسألة العراق وعلاقته بالأمم المتحدة بخصوص أسلحة الدمار الشامل، فكان الموضوع محصوراً بمجلس الأمن الدولي وبالهيمنة الأمريكية على هذا المجلس لإصدار قرارات دولية تعكس مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. وفي عام ٢٠٠١، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وقفت دول العالم كلها إلى جانب الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب استجابة للمبدأ الأمريكي (من ليس معنا فهو ضدنا). ولم يكن هناك أي دور روسي ملموس أثّر في الإرادة السياسية للولايات المتحدة لثنيها عن احتلال أفغانستان عام ٢٠٠١ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ دون وجود حجج قانونية مشروعة، الأمر الذي لا يزال

يؤكد ضعف البنية التحتية الروسية وحاجتها إلى الإصلاح التنظيمي والإقتصادي والسياسي وإلى نمط جديد من نظام اقتصادي متطور يستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية[١].

وفي الوقت الراهن، وبعد التخبط الأمريكي في أفغانستان والعراق، وفي ظل الأزمة المالية العالمية والمشاكل الداخلية التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية، ، فضلاً عن أزمات سياسية بدأت تأخذ طابعاً عالمياً، كالحرب العالمية على الإرهاب، وتداعيات الصراع العربي – الإسرائيلي، والملف النووي الإيراني، وفي ظلّ تحسن ملموس لأداء الاقتصاد الروسي وبروز قوى اقتصادية عالمية كالصين والاتحاد الأوروبي واليابان، فإننا بدأنا نلمس دوراً روسياً ذا طابع عالمي في الشؤون الدولية، وخصوصاً في مسائل لعل من اهمها:

١- الدرع الصاروخي الأمريكي:

فقد اعتزمت الولايات المتحدة نشر منظومة دروع صاروخية في بولندا وتشيكيا، وهذه الشبكة مؤلفة من شبكة رادارات متطورة مرتبطة بأقمار صناعية ترصد أية صواريخ بالستية تطلق من إيران باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية. وترتبط هذه الأقمار الصناعية بشبكة من الصواريخ الإعتراضية (باتريوت) المضادة للصواريخ البالستية. وفي ظل هذه الأجواء اعتبرت روسيا إن نشر هذه الدرع في أوروبا الشرقية يعتبر تهديداً للأمن القومي الروسي. وكرد فعل قامت روسيا بإنشاء مشروع صواريخ (كالينغراد) كمشروع مضاد للمشروع الأمريكي،

[١] ينظر في : سمير أمين، قضايا استراتيجية في المتوسط، ترجمة سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٢.

الأمر الذي اعتبرته الولايات المتحدة تهديداً للأمن القومي الأمريكي، وانتهت هذه الأزمة بسحب الولايات المتحدة الأمريكية هذا المشروع واستبداله بمشروع آخر، هو صواريخ اعتراضية محمولة على سفن ستراتيجية تتواجد في البحر الأبيض المتوسط لغرض ربط الأمن الإقليمي لإسرائيل بشبكة الإنذار المبكر الأمريكية الموجودة في مقر وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن[١].

من هذا نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت اليوم حجم القوة الروسية الحقيقية، وجديتها في مواجهة التحديات، وتوجهها الفكري نحو بناء قوة عالمية في النظام الدولي. ولهذا فأن السياسة الخارجية الأمريكية (إدارة بوش) السابقة لم تعد تحتمل اليوم مواجهة خصم عالمي بحجم روسيا.

٢- الملف الإيراني:

أدّى احتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣ إلى بروز نفوذ إيراني كبير على مستوى الشرق الأوسط، والأمر الذي زاد من حدّة النفوذ الإيراني في المنطقة هو اعداد إيران مشروعاً نووياً كبيراً مثيراً للجدل بالنسبة الى اهدافه التي تتراوح بين ما هو سلمي وما هو عسكري، الأمر الذي تعتبره الولايات المتحدة خطراً حقيقياً على مصالحها في منطقة الخليج العربي وعلى أمن حليفتها أسرائيل. وما يهمنا هنا هو الدور الروسي في المشروع النووي الإيراني من خلال بناء محطة بوشهر النووية والسياسة الخارجية الروسية المساندة للحقّ الإيراني في

[١] ينظر في : خضر الدهراوي، درع الدفاع الصاروخي الامريكي المضاد للصواريخ وتطور الاستراتيجيات وظهور الازمات، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩٥، ١٢/١/ ٢٠٠٨.

إمتلاك التكنولوجيا النووية السلمية، ولم تتوقف روسيا عن تقديم المساعدات اللوجستية لإيران، رغم سياسات الترهيب والترغيب التي اتبعتها الولايات المتحدة مع روسيا لإيقاف دعمها لإيران.

وتبعاً لما تقدم نستطيع القول أن روسيا بدأت في الوقت الحالي بعملية موازنة حقيقية لأهداف سياستها الخارجية من حيث المكاسب والخسائر، فهي تعتبر أنها شريك في منطقة (بحر قزوين) تلك المنطقة الغنّية بالموارد الطبيعية. وإضافة إلى ذلك فإن روسيا تعتبر إيران همزة الوصل بينها وبين المياه الدافئة في منطقة الخليج. وبروز الرغبة الايرانية في توسع نفوذها وهيمنتها في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن تعتبره روسيا عاملاً مساعداً لتوسيع نفوذها في أهم منطقة في العالم.

من خلال كل ما تقدم يمكن صياغة ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العلاقات الأمريكية – الروسية.

السيناريو الأول:

وهو أن تزداد القوة الإستراتيجية لروسيا، ويزداد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، بالتنسيق مع دول ومنظمات تعتبر معادية للمشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط (إيران، سوريا، فنزويلا، السودان، حزب الله، حركة حماس، حركة الجهاد الإسلامي)، مقابل استمرار التفاقمات السلبية للحرب العالمية على الإرهاب في العراق وأفغانستان، التي قد تؤدي إلى أزمات جديدة تواجه الولايات المتحدة

وحلفائها في العالم، وقد تدفع بالولايات المتحدة إلى الاعتراف بروسيا كقوة عالمية لا يمكن تجاوزها في تحديد نمط العلاقات الدولية في العالم[١].

السيناريو الثاني:

وهو أن تتراجع روسيا في بناء قوتها الداخلية وفي بناء تحالف دولي لمواجهة الهيمنة العالمية الأمريكية، وذلك بسبب صراعات ومشاكل داخلية، مثل محاولة الشيشان الإنفصال، ومحاولة جورجيا لأن تكون قاعدة عسكرية أمريكية من المنطقة. ويقابل ذلك نجاح الولايات المتحدة في حسم ملف الحرب على الإرهاب، وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي الأمريكي بما يضمن مواجهة كافة الأزمات الاقتصادية مهما يكن حجمها وطبيعتها، الأمر الذي سيؤدي إلى تخلّف روسيا أن تكون قوة عالمية .

السيناريو الثالث:

وهو أن تبرز قوى أخرى عالمية في العلاقات الدولية، كالصين والهند والبرازيل والمكسيك وألمانيا واليابان وإيران، وتؤثر كثيراً في نمط وطبيعة العلاقات الدولية، فتتأثر العلاقات الأمريكية الروسية سلباً أو إيجابياً بطبيعة هذه القوى الصاعدة والتحالفات والتنافسات فيما بينها. والدليل على ذلك إنّ هذه الدول بدأت تخطو خطوات واسعة في مجال النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي وبناء مكوّنات القوة الذاتية، بدءاً من الأسلحة التقليدية، ووصولاً إلى إطلاق الأقمار

---

[١] ينظر في : وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الوحدة العربية، العدد ٢٠، بيروت، خريف ٢٠٠٨، ص ٣٨_ ٣٩.

الصناعية في الفضاء الخارجي، وإنتهاءً برغبة هذه الدول في امتلاك بدائل جديدة للطاقة يأتي في مقدمتها الطاقة النووية.

من خلال هذه السيناريوهات يتبين لنا أن السيناريو الأول هو المرشّح الأقوى للحدوث في المستقبل المنظور، وذلك للأسباب الاتية:

١- لا تبدو في الأفق أن الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ستقضي على الإرهاب الدولي، في ظل توسع نفوذ حركة طالبان في أفغانستان وباكستان، وتوسع الفوضى في العراق، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفكيك التحالف الدولي في أفغانستان والعراق.

٢- السياسة الخارجية الروسية تبدو ناجحة حتى الآن في استغلال الأخطاء الأمريكية، في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً، وتحويلها أوراقاً رابحة لخدمة السياسة الخارجية الروسية.

والخلاصة أن من المرجح هو بروز روسيا كقوة عالمية تتبعها دول صاعدة ليتحوّل العالم إلى نظام متعدد الأقطاب بسبب تراجع الدور الأمريكي ومتطلبات نمو الاقتصاد العالمي والتطور الهائل لثورة المعلومات والاتصالات في العالم، وكثرة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تستوجب جهوداً عالمية مشتركة لمواجهتها، وعدم الاعتماد على دولة واحدة (الولايات المتحدة) في مواجهة تلك الأزمات. وخير دليل على ذلك إنّ الأزمة المالية الحالية (العالمية) ساهمت في مواجهتها أغلب دول العالم لإنقاذ الاقتصاد العالمي.

الخاتمة

نتج عن نهاية الحرب الباردة تحوّل لا مثيل له، فلأول مرة منذ القرن الخامس عشر يحدث تغيير في النظام الدولي بدون حرب، وأنما بإعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى، الشيء الذي انعكس على الوضع الاستراتيجي لبيئة النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة.

ويمكن أن نحصر نتائج هذا التحول في المتغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، وأدّت إلى انتهاء عملية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية. وجاء انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال حلف وارسو ليقلل من أهمية الفكر الاستراتيجي الغربي ويعيد طرح مسألة التهديد بشكل جدي. فبعدما كان الخطر الشيوعي هو البوصلة التي توجه العالم الغربي وتضبط مساراته، وتماسكه اتجاه الآخر.

إن هيمنة التنافس والصراع بين القطبين على النظام الدولي في الفترة (١٩٤٥-١٩٨٩) خلقت نوعاً من التجانس والإنسجام بينهما، فالعدو بالنسبة للغرب واضح ومحدد وواحد، هو الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه (الشيوعية). والعكس صحيح كذلك بالنسبة للشرق، فالعدو واضح ومحدد وواحد، هو الولايات المتحدة وحلفاؤها الدول الغربية، ووفقا للتهديدات والأخطار التي يمثلها كل طرف تجاه الآخر تم بناء استراتيجيات الحرب الباردة التي تميزت باحترام قواعد لعبة الردع النووي المتبادل وأدركت الإدارة الأميركية أن تخلي موسكو عن الاشتراكية، واندماجها في المحيط الدولي الجديد لا بد أن يؤدي إلى تآكل التحالف الأمريكي

الأوروبي الياباني (الذي شكل القاعدة الأساسية للهيمنة الأمريكية) مع الزمن، ولهذا فلا بد من استبدالها بمشروعات أخرى للتحالف، وجدتها أمريكا في التهديد الذي يمثله العالم الثالث.

وأثناء عملية بحثها عن عدو جديد تم توظيف مجموعة من النظريات والأفكار، كنظرية (صراع الحضارات) لصموئيل هنتنغتون، ونظرية نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما، لقد تم توظيفها لخدمة المخطط الأميركي بعد انتهاء الحرب الباردة وغياب القطب المنافس والانفراد بقيادة العالم.

ولو نظرنا نظرة متأنية لمسيرة السياسة الخارجية الروسية ما بعد عام ٢٠٠٠ لوجدنا:

١- أنّ روسيا الاتحادية اصبحت أكثر مواجهة للولايات المتحدة الأمريكية.

٢- إن روسيا قللت من نبرتها العسكرية أو الصيغة العسكرية في إدارة الأزمات، ولو أنها في مناسبات كثيرة تنوه وتتباها بقوتها العسكرية.

٣- بدأت روسيا تتقرب أكثر إلى الدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا.

٤- أقامت روسيا علاقات اقتصادية قوية مع كل من الهند والصين وإيران ومجموعة الدول الآسيوية.

٥- انتهجت في سياساتها عدم التدخل المباشر في حل الأزمات في العالم الثالث.

٦- تمتلك روسيا اليوم ثاني أكبر ترسانة عكسرية في العالم، ولها اقتصاد متين، يُعد هو الأكبر في أوروبا. وقد استطاعت أن تعيد تحالفاتها مع جيرانها في أوروبا وفي أواسط آسيا وترد على محاولات تطويقها وإبقائها في ضعفها. وبهذا العدد الهائل من السكان وبالمقدرات الاقتصادية التي رأيناها والمكانة السياسية الدولية والمقدرة العسكرية الفائقة، والمقدرة الثقافية والحضارية، لا يمكن إلا اعتبار روسيا دولة كبرى بكل المقاييس، فهل تسعى إلى استعادة مكانتها كدولة عظمى مرة ثانية، ولو بالتحالف مع أوروبا الأقرب لها، لتشكيل حلف جديد مبني على التقارب الجغرافي والمصالح المشتركة، ليقف أمام الهيمنة الأمريكية، ويعيد العالم إلى ثنائية الاستقطاب ثانية.

أن النظام العالمي يعتمد في تنظيمه على تظافر كل الجهود الدولية سواء من الدول أو المنظمات الدولية والاقليمية للوصول إلى السلم والامن الدوليين لأن هذا النظام العالمي الحالي قائم على أساس التوافق بين الدول الكبرى لأنها هي التي تقرر من هي الدولة المحبة للسلام ومن هي الدولة الراعية للأرهاب من هنا جائت أهمية التوازن بين الدول الكبرى ووجوب وجود قوى كبرى متكافئة لتحقيق سياسة الردع لأن سياسة التفرد بقيادة النظام العالمي لا ينتج عنها سوى القرارات الكارثية والحروب المدمرة وهو ما لاحظناه في العقد الاخير من القرن العشرين الذي

وصف بأنه العقد الاول لقيادة الولايات المتحدة الامريكية للنظام العالمي وتفردها بقيادته .

المصادر

١_ الكتب العربية

١. خليل حسين: النظام العالمي الجديد والمتغيّرات الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.

٢. خير الدين نصر عبد الرحمن، اسيا مسرح حرب عالمية محتملة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسة دراسات استراتيجية، العدد ٥٦، الطبعة الاولى، ابو ظبي ٢٠٠١، ص١٠٧.

٣. دعد بو ملهب عطا الله: الثنائية الدولية، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٩١.

٤. ريتشارد نيكسون: ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان ١٩٩٥.

٥. زبغينيو بريجنسكي: رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٧.

٦. سمير أمين: قضايا استراتيجية في المتوسط، ترجمة سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت ١٩٩٢.

٧. طه عبد العليم: محددات الروابط الاقتصادية بين روسيا والشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمّان ١٩٩٤.
٨. فريتز أيرمارث: روسيا في التقييم الاستراتيجي، تحرير زلمي خليل زاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ١٩٩٧.
٩. كيلان محمود رامز: الأمم المتحدة والمتغيرات الاقليمية في النظام الدولي، دار الحرية للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٣.
١٠. لمى مضر جريء الإمارة: المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العربية، أبو ظبي ٢٠٠٥.
١١. مجموعة من الباحثين: التقييم الاستراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧.
١٢. مصطفى بخوش: حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦.
١٣. مصطفى كامل السيد: التطورات الداخلية في كومنولث الدول المستقلة وانعكاساتها الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤.

٢_ الصحف والدوريات

١. إبراهيم عرفات: إعادة التعريف الإقليمي في رابطة الدول المستقلة وأثرها على النظام الإقليمي العربي، ندوة عقدت في جامعة القاهرة، ٢٦-٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٤.
٢. أحمد فرحان الحطّاب: بريماكوف من الصحافة والاستشراق إلى رئاسة الحكومة، مجلة الدبلوماسي، العدد ٢١، صنعاء، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.
٣. جورج حدّاد: بوتين يحقق نقلة نوعية في النفوذ الروسي، جريدة الحياة في ٢٠٠٨/١/٣٠.
٤. خالد محمود الكومي: جيرنوفسكي بين السياسة الروسية والدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، السنة ٣٠، العدد ١١٦ (نيسان/أبريل ١٩٩٤).
٥. خضر الدهراوي، درع الدفاع الصاروخي الامريكي المضاد للصواريخ وتطور الاستراتيجيات وظهور الازمات، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩٥، ١٢/١/ ٢٠٠٨.
٦. سليم نصّار: بوتين يعيد روسيا إلى عهد ستالين، جريدة الحياة في ٢٠٠٧/١٠/٦.
٧. محمد السيد سليم: ملف الإنقلاب السوفيتي وتداعياته، مجلة السياسة الدولية المصرية، العدد ١٠٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.
٨. معتز محمد سلامة: أمن الكومنولث بين الدور الروسي ومصادر التهديد، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣١، العدد ١١٩، القاهرة (كانون الأول/ يناير، ١٩٩٥).

٩. غالب عبد حسين "العلاقات العربية الروسية وآفاق المستقبل" (بحث مقدم إلى جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، الدورة الثالثة عشرة، ١٩٩٧-١٩٩٨).

١٠. فيكتور ليتوفكين: الدفاع الروسي المضاد للصواريخ ينتظر انتهاء مفعول (سالت-٢). جريدة الحياة، في ٢٠٠٧/٢/٢٨.

١٤. جريدة الزمان في ٢٠٠٥/٤/٢٦.

١٥. نبية الأصفهاني: إنطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٤، العدد ١٣١، القاهرة، (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

١٦. نورهان الشيخ: السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، قضايا استراتيجية (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، دمشق، السنة ٣، العدد ١٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨.

١٧. نشرة تقديرات استراتيجية، (الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة)، العدد ٢٨ (أيار/ مايو ١٩٩٦).

١٨. وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الوحدة العربية، العدد ٢٠، بيروت، خريف ٢٠٠٨، ص ٣٨_ ٣٩.

١٩. يلتسن يحذر من حرب أهلية إذا فاز الشيوعيون بالانتخابات، مجلة قضايا دولية، معهد الدراسات السياسية، إسلام آباد، العدد ٣١٤، السنة ٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥).

٣_ الكتب الاجنبية

1. Joseph L. Nogee and Rebort H. Donaldson, Soviet foreign policy since world war II 3rd ed. (Oxford: New York: pergamon press, 1988)